

التجربة الإصلاحية للاقتصاد الجزائري كنموذج تنموي قبل وبعد إعادة الهيكلة

The reformist experience of the Algerian economy as a development model before and after restructuring

أم الخير شتاتحة*

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، o.chetatha@crsic.dz

تاريخ الإرسال: 2022/10/14 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2023/01/26

الملخص:

عرفت الجزائر كغيرها من المجتمعات البشرية المستعمرة سابقا تدهورا كبيرا على جميع أصعدتها جراء ما خلفته شتى أساليب الاستعمار، وسعيا منها للنهوض بمجتمعها وتطويره وتنميته، سارعت إلى اتخاذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، بغية مسايرة عجلة التنمية وتحسن أوضاعها المعيشية بالدرجة الأولى، حيث شرعت في تطبيق تلك السياسات عشية الاستقلال مباشرة، من خلال خوض التجربة الإصلاحية، بالرغم من أن التجارب التي سبقتها كمرحلة أولى للانتقال إلى اقتصاد السوق قد أظهرت عجزها في المراحل الأولى منها، لتتخذ بعدها نمودجا تنمويا طموحا، كانت المؤسسة العمومية أداته الفعلية للتنفيذ، هادفة من خلاله إلى بناء قاعدة صناعية ثقيلة، معتمدة في ذلك على ثرواتها الهائلة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التسيير الذاتي، التسيير الاشتراكي، الخصوصية، التعديلات الهيكلية.

Abstract:

Algeria, like other formerly colonial human societies, experienced a significant deterioration at all levels as a result of the various methods of the colonizer. Those policies on the eve of independence directly, through the reform experience, although the experiences that preceded them as a first stage of the transition to a market economy showed their inability in the early stages of them, to take after that an ambitious development model, the public institution was its actual tool for implementation, aiming through it to build Heavy industry base, relying on its enormous wealth.

Keywords: Algerian economy, self-management, socialist, management, structural modifications .

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من التغييرات الجوهرية خلال مسيرته التنموية، وذلك بانتهاجه لسياسات الإصلاحات على مستوى قطاعه العام سواء كان ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المعيشة أو نتيجة لضغوطات مفروضة، مع الأخذ بعين الاعتبار خروجه من فترة استعمارية دامت طويلا جعلت منه يسير مسار الدول الأخرى بانتقاله من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، لمسايرة عجلة التنمية، وما لذلك من نتائج ايجابية وأخرى سلبية نظرا للإمكانيات المتاحة بفعل التبعية الخانقة التي عرفها، واختلال توازنه العام نتيجة للسياسات التي انتهجتها فرنسا.

حيث سارعت السلطات السياسية وقتها إلى إلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر، بداية من فك الارتباط بمنطقة الفرنك الفرنسي سنة 1963، إلى تأميم الشركات الأجنبية.

لتمر بعد ذلك بمراحل عرفتها المؤسسات العامة منذ الاستقلال، قبل وبعد تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، بدءا بمرحلة التسيير الذاتي (1962-1971)، وصولا إلى اتفاقية الامتثال (*stand bay*) مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994.

كل هذا بهدف تخليص الدولة من الثقل المالي وإعادة توازن مختلف القطاعات لتخفيض نسبة البطالة، وتكثيف النسيج الصناعي، الى جانب دور الدولة في اطار النظرة الجديدة للاقتصاد الحر، إلى غاية التعديلات الحديثة لما بعد 2000 أو ما يعرف بالشراكة الأور ومتوسطة.

1. واقع تسيير المؤسسات الجزائرية قبل تطبيق سياسة إعادة الهيكلة : مر تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل مرحلة تطبيق سياسة الإصلاح بمراحل عدة لا تزال بعض آثارها قائمة، والتي عقت فترة الاستقلال مباشرة المتمثلة فيما يلي :

1.1 مرحلة التسيير الذاتي: 1962-1965

كانت تجربة التسيير الذاتي الصناعي الفلاحي وليدة الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، فبعد مغادرة المعمرين الأوروبيين للتراب الوطني، تركوا وراءهم العديد من المزارع والمؤسسات المخربة والآلات المعطلة، حتى الوثائق والمستندات لم تسلم، حيث طالها بدورها الحرق والإتلاف، مما أدى إلى تعطل دورة الإنتاج، لم تثنى هذه الأوضاع والصعوبات من عزيمة العمال والفلاحين الجزائريين الذين تحركوا بصورة تلقائية وعفوية وقاموا بتسيير هذه المزارع والمؤسسات، وقد أدى هذا المسعى إلى تجسيد نمط جديد للتسيير يسمى "التسيير الذاتي"، فلم يكن من السلطات السياسية وقتها إلا تركية هذا النوع من الإدارة، حيث قامت بإصدار عدة: قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا والتي تتمثل في: ¹(قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية؛ قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة (المتروكة) من النهب؛ قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس هيئات مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير، المدير.

هذا وقد قدرت تلك الخسائر بما يقارب 800 مؤسسة مخربة إن لم نقل معدومة تماما، إلى جانب مزارع وإدارات مهملة،² هجرة 35000 إطار عالي، 35000 إطار متوسط، 1000 عامل موظف، في حين أن غالبية السكان المقيمين في الأرياف أميين إذ تقدر نسبتهم ب 90%،³ وأمام هذا الواقع، وكرد فعل لحماية البلاد خرج العمال على اختلاف فئاتهم الى المزارع

والمصانع لتسييرها من خلال تكوين خلايا ومجموعات لهذا الغرض، هذا التجاوب العمالي أدى إلى تسيير عملية التجسيد الفعلي للتسيير الذاتي للمؤسسات في الواقع "حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى ما بين 345 و 413 مؤسسة كانت تحت تصرف القطاع المسير ذاتيا".⁴

وبصفة عامة وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد هش وتابع لفرنسا ولم تجد للخروج من هذه الوضعية المزرية إلا برنامج طرابلس 1962 الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بتبني الملكية العامة لوسائل الإنتاج كخطوة متقدمة بسيطة أصحاب التوجه الاشتراكي في هذا المؤتمر، في حين تأكد الاتجاه الاشتراكي في ميثاق الجزائر أبريل 1964 أين أعلن بصراحة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية للتنمية الاقتصادية.

لقد كان ينتخب العمال لجنة التسيير الذاتي، التي يقوم أعضاؤها بدورهم باختيار رئيس لها من بينهم بطريقة ديمقراطية، يعين إلى جانب الرئيس مدير من طرف الوزارة الوصية، وهذا ما يشكل لب التناقض في مضمون التسيير الذاتي، مما يدل على وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية،⁵ ذلك لوجود حالة من الازدواجية مكونة من مدير معين وهيئة منتخبة، وكون المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، حيث تحول له صلاحيات واسعة تجعله سلطة أقوى من الهيئة المنتخبة، الأمر الذي يدل على تكريس المركزية والتعقيدات البيروقراطية وعدم تجسيد المشاركة الفعلية للعمال في التسيير واتخاذ القرارات، وقد أدت هذه الإجراءات إلى إثارة العديد من الصراعات داخل المؤسسة المسيرة ذاتيا.

هذا وتعود الصراعات العمالية والصدمات المتكررة مع فئة المسيرين في هذه الفترة إلى الوضعية المتردية التي عاشها الاقتصاد الوطني والتي أثرت سلبا على الوضع الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة البطالة نتيجة لغياب الاستثمارات وتدهور المستوى المعيشي للسكان نتيجة قلة دخلهم، في الوقت الذي استأثرت فئة قليلة من ذوي النفوذ ببعض المزايا المادية والإدارية، وتحولها إلى فئة بيروقراطية تحتكر السلطات واتخاذ القرارات، كما أن المحيط الاقتصادي والاجتماعي لم يكن مشجعا، أين

شهد انخفاض الإنتاج بالقيمة الحقيقية بحوالي %35 ، انخفاض في معدل الواردات بمعدل 40 % مقيمة بالأسعار الجارية، مشاكل في التمويل، التسويق وقلة رؤوس الأموال.⁶

عموما يمكن القول أن ظهور نمط التسيير الذاتي كان نتيجة منطقية للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر عشية الاستقلال، وترجع أسبابه إلى: المغادرة الجماعية للأوروبيين أرباب المزارع والمؤسسات الإنتاجية؛ والوقوف حائلا بين تنامي البرجوازية التي استغلت الأوضاع، وبين مواصلة استيلائها على الممتلكات بعد خروج المستعمر، عن طريق تقنين عملية التسيير الذاتي للمؤسسات والمزارع، لنصل إلى أن انتهج سياسة التسيير الذاتي لم تدم طويلا ليشرع المسؤولون على التقليل أو وضع حد لها، وما القرارات الصادرة إلا تأكيداً على ذلك لتتحول المؤسسات المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية لها وظائف وأدوار محدودة توضع تحت إشراف ورقابة الدولة ليصبح العمال من مسيرين إلى مجرد موظفين تابعين لها .

2.1 مرحلة الشركة الوطنية: 1965-1971

مع بداية سنة 1965 بدأ متخذو القرار بالتفكير في خلق شركات وطنية أبرزها الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الوطنية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الجزائرية للتأمين، كما تميزت هذه المرحلة بظهور التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 كنقطة انطلاق وتحول جذري في كيان المجتمع الجزائري والذي انصب في بدايته على الجانب السياسي ثم أعقبه تصحيح اقتصادي واجتماعي بهدف تحقيق حاجات الشعب، إلى جانب صدور العديد من القوانين منها قانون 27 ديسمبر 1966، 19 مارس 1966، والسعي لإيجاد منظومة قانونية جزائرية تنظم مجال العمال، وغيرها من المجالات الأخرى، إلى جانب الحد من القوانين الفرنسية التي كانت سارية المفعول، كل ذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من النفوذ الرأسمالي الأجنبي وبناء اقتصاد وطني قوي.⁷

وبالتالي في ظل هذه الظروف وغيرها، بات إنشاء الشركة الوطنية مؤكدا في ميثاق الجزائر الذي يعتبرها بمثابة الإدارة التي يمكن بواسطتها القيام بالنشاطات الاقتصادية الرئيسية، أما بخصوص

تسيير هذه الشركة فإن الأمر يتمثل في وجود مدير عام يتم تعيينه بموجب قرار وزاري يتولى تسيير الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية، إلى جانبه توجد هيئة استشارية تساعد في تسيير شؤون الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية ويتمتع بسلطات واسعة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات وحزب جبهة التحرير الوطني، وبذلك فإن الدولة هي الممثلة وحدها في هذه الهيئة التي ينحصر دورها في ممارسة اختصاصات استشارية محضة، وذلك ما يقوي من سلطة المدير وسيطرته على التسيير واتخاذ القرارات ويجعله الفرد الذي يضع سياسة المؤسسة باعتباره الرجل الوحيد المسير لهذه الشركة في هذه المرحلة، غير أن النقطة الهامة التي يمكن ملاحظتها هنا هي عدم إقامة أي تنظيم لمشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات بهذه المؤسسات، مما قد يؤدي إلى فتح المجال للصراعات والمشاكل حول هذه القضية أي مشاركة العمال في التسيير، بالإضافة إلى أن أهداف ووظائف الشركات الوطنية كانت تتخذ من طرف الجهاز المركزي والسلطة الوصية، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية العامة التي تتمثل في تلبية مطالب العمال الاجتماعية تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد، ما جعل القرارات تتخذ من خارج هذه الشركات أي من طرف الإدارات المركزية، وفي ذلك تكريس للمركزية وما يرتبط بها من تعقيدات بيروقراطية وجمود أو بطء في اتخاذ القرارات، والتي يمكن حصرها (الاهداف) فيما يلي:⁸

- بناء اقتصاد وطني قوي؛
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛
- الحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي؛
- تلبية حاجات الاستهلاك الوطني؛
- إيجاد سوق واسعة لتصريف منتجات الصناعة؛
- استحداث أقصى ما يمكن من الوظائف لامتناع البطالة.

هذا وقد جندت في سبيل تحقيقها مختلف الوسائل والطاقت المتاحة، فكانت الانطلاقة سنة 1966 بعمليات التأميم المكثفة التي شملت المناجم، البنوك والعديد من الصناعات الأخرى، أعقبها مباشرة إنشاء العديد من الشركات الوطنية، التي يعتبرها ميثاق الجزائر بمثابة "الأداة التي

يمكن بواسطتها القيام بالنشاطات الاقتصادية الرئيسية "، فظهرت إلى الوجود : الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" سنة 1966، و" الشركة الوطنية لمواد البناء" سنة 1967، والشركة الوطنية للعربات والحافلات " سوناكوم" سنة 1967، والشركة الوطنية للمصبرات سنة 1966 وغيرها، دون أن نهمّل أن أهداف ووظائف الشركات الوطنية خلال فترة 1965-1971 كانت تُحدد من طرف الجهاز المركزي والوصاية في إطار الاستراتيجية العامة المرسومة، وأصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها الأساسية نتيجة لتدخل عدة عوامل أهمها:

- عوامل موضوعية : كغياب الاطارات المتكونة، وان وجدت فليس لها الخبرة المطلوبة .
- عوامل اجتماعية : المؤسسة آنذاك كانت مطالبة بتحقيق وتلبية المطالب الاجتماعية الملحة للعمال.
- عوامل سياسية : تتمثل في المساهمة في خلق شروط الاستقرار السياسي.

وفي هذه المرحلة كانت تُحدد الاهداف العامة للاقتصاد الوطني ليس حسب منطق قانون العرض والطلب، وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة، وهذا ما جعل عملية صنع واتخاذ القرارات تتم خارج الشركات الوطنية من طرف الجهاز المركزي للتخطيط، لنصل الى ان الحجم العملاق للشركات الوطنية والسلطات المطلقة التي منحت للمسيرين أدت إلى بروز العديد من المشاكل البيروقراطية المرتبطة بسوء الاتصال العمودي، وحجم السلطة التي اكتسبها بعض المسيرين الإداريين.⁹

بالإضافة الى النقاط السالفة الذكر من الضروري الاشارة الى ما ساهمت به نقابة العمال بحزب جبهة التحرير الوطني خلال المؤتمر الثالث، وحرمانهم من حقهم في الاحتجاج والتظاهر في تفاقم الوضع، إذ جاء في التقرير المقدم لمؤتمر الاتحاد النقابي المحلي لمنطقة الجزائر الوسطى في جوان 1966 أن هناك 3.377 عامل في حالة إضراب و 10.428 ساعة عمل ضائعة من جراء الإضراب خلال الثلاثي الأول من سنة 1966،¹⁰ وحتى يتم القضاء على الإضرابات أو التقليل

منها، تم سن المادة 171 من قانون العقوبات التي تمنع اللجوء إلى الإضراب نهائيا، بحجة أنها وسيلة ضغط تمس بحرية العمل.¹¹

وبالتالي عدم الاعتراف بحق الاضراب في هذه المرحلة ترك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى كون هذه المرحلة تشكل عقبة التحول نحو الاشتراكية ومشاركة العمال، وبالتالي البحث عن ازالة التناقض بين مصالح الدولة ومصالح العمال وازالة التناقضات الموجودة في علاقات العمل، ولتحقيق ذلك أصدرت السلطة ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال ما سبق تميزت هذه المرحلة بإنشاء الشركة الوطنية وهو أسلوب جديد لتنظيم وإدارة المؤسسات العامة بالجزائر، غير أن هذا الأسلوب من التنظيم والادارة قد أدى الى حدوث مشاكل واضرابات، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى إصدار "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات".

3.1 مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات: (1971-1980)

بالنسبة لهذه المرحلة لا بد في بداية الأمر من الإشارة الى أن معالمها تحددت قبل الاستقلال خلال مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وبرنامج طرابلس في جوان 1962، وفي ميثاق الجزائر بعد الاستقلال سنة 1964، لكن التطبيق الفعلي للنظام الاشتراكي في الجزائر لم يكن إلا بتاريخ 16 نوفمبر 1971، وذلك بموجب صدور وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية بصورة جماعية وفقا للمنهج الاشتراكي، وهي "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات"، الذي يندرج ضمن التحول العام نحو الاشتراكية، وكان القصد من ورائه تطبيق المبادئ الاشتراكية في تسيير المؤسسات العامة، خاصة مبدأ إشراك العمال في الإدارة والتسيير، بهدف تجاوز علاقات العمل السلعية القائمة على الأجر فقد أصبح العامل منتجا ومسيرا في نفس الوقت، حيث يتم تطبيق النظام الاشتراكي في إطار المؤسسة الاشتراكية، هي " ملك للدولة تابع للقطاع العام تتولى الدولة الاستثمار فيها ومشاركة العمال في إدارتها وتسييرها وهي تسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي، ويتكون رأس مالها من أموال عامة، وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتضمن وحدة أوعدة وحدات"¹²، تقوم على التعاون بين جميع المنتجين، وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبد الاستغلال، كما يتميز النظام الاشتراكي بمركزية التخطيط الشامل واتخاذ القرارات، وذلك للقضاء على الفوضى

الاقتصادية وغيرها، كما يتميز أيضا بوجود هيئة مركزية تتمثل في الحزب الواحد (كحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر سابقا)، الذي يقوم " بإعداد وتوجيه سياسة البلاد ومراقبة تطبيقها، لأنه دون حزب طلائعي حقيقي يكون المعبر الوافي عن مطامح الشعب العميقة، والحارس اليقظ على اختياراتنا، ستتعرض الدولة لمرض الشلل وعدم الفعالية والبيروقراطية"¹³، وبهذا فإن الحزب هو الذي يتولى رسم سياسة البلاد وممارسة الرقابة والإمساك بزمام السلطة.

عموما يمكن القول: " أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليس تسييرا ذاتيا مشتركا، إنه تجربة تحاول إبراز السلطة الاقتصادية للعمال داخل المؤسسة والتي تعتبر في حد ذاتها ككيانات للإنتاج، بحيث أعمال التنمية محددة من طرف الحكومة، وهذا التصور للتسيير الاشتراكي يجعل منه نقطة تفصل لصالح المجتمع الممثل بالدولة، بواسطة الاطارات المسيرين الذين تقوم بتعيينهم"¹⁴.

لقد جاء التسيير الاشتراكي لبعث الديمقراطية والمشاركة الفعلية للعمال في تسيير وإدارة المؤسسة، بواسطة ممثلين ينتخبهم العمال في الجمعيات العامة، في اللجان الدائمة وفي مجلس الإدارة، وبذلك فإن تسيير المؤسسة الاشتراكية يتميز بلامركزية الإدارة ومشاركة العمال حيث ظهرت عدة هيئات تتقاسم تسيير المؤسسة وإدارتها وهي: مجلس العمال، مجلس المديرية، المدير العام للمؤسسة، اللجان الدائمة، إذ تعمل الهيئات الوصية على توجيه المؤسسة وممارسة الرقابة عليها وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها، كما تقوم بتعيين المدير العام للمؤسسة وسلطة الوصاية والإدارات الأخرى التابعة للدولة، واستلام التقارير والمحاضر وتوضيح الأهداف التي يتعين على المؤسسة تحقيقها في إطار المخططات الوطنية الشاملة، مع السهر على ضرورة تماشي نشاط المؤسسة مع السياسة العامة للدولة.¹⁵

هذا وقد تبنت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية وتحسين ظروف الشعب الجزائري الذي عانى الكثير من ويلات الاستعمار الفرنسي، والقضاء على التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال القضاء على النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال، والذي كان سائدا إبان الاستعمار، فقد جاء هذا النظام لتكريس الديمقراطية في عالم الشغل وإشراك العمال في تسيير واتخاذ القرارات وممارسة الرقابة، وتحسين ظروفهم ورفع مستواهم الاقتصادي، الاجتماعي،

الثقافي والتقني، وتحسين ظروف حياة الجماهير الشعبية عامة، ورفع مستوى الإنتاج الوطني وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والاستقلال الاقتصادي، وقد صاحب صدور هذا القانون اتخاذ عدة قرارات، مست الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ونعني بذلك قرار التخطيط الإجمالي الذي يعتبر كخطوة هامة " لمساعدة الدولة ليس فقط لضمان مراقبة تسيير النشاطات الاقتصادية فحسب، بل ولتدخل فعليا في كل وظائف الشركات"²، وقرار تأمين المحروقات الصادر يوم 24 فبراير 1971، ومجموعة النصوص الخاصة بالثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971، وكان ذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1979) الذي كان منصبا على تدعيم الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي، فالاشتراكية تهدف إلى تذويب الفوارق الطبقة بين أفراد المجتمع، والقضاء على التعارض بين العمال والرأسمالي وتحويلهما إلى خدمة المجتمع وتلبية حاجاته، وهي تسعى بشكل رئيسي إلى النهوض بالطبقة العاملة وتحسين ظروفها، وبهذا فإن المؤسسة الاشتراكية تعد بمثابة الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية على جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، حيث تقوم بوضع الهياكل العاملة لها ولوحداتها بمراعاة الطرق التي تحقق أعلى درجات الفعالية والكفاءة والإنتاجية، القضاء على التبذير وتوزيع المهام بين مختلف وحداتها، تحديد أهدافها في إطار مخططات سنوية تتماشى مع المخططات الوطنية، العمل على التنسيق بين نشاطات الوحدات في ميدان الإنتاج والتسويق وفي الجانب المالي والاجتماعي، كما تقوم بوضع جدول للمرتبات داخل المؤسسة يتماشى مع السياسة الوطنية للأجور.¹⁶

وتتركز الاشتراكية على نظام النتاج الاشتراكي القائم على التعاون بين جميع المنجيين وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبد الاستغلال، وتهدف إلى تذويب الفوارق الطبقة، والقضاء على التعارض بين العمال والرأسمالي وتحويلها إلى خدمة المجتمع، كما يتميز هذا النمط من التسيير بمركزية التخطيط الشامل واتخاذ القرارات وذلك للقضاء على الفوضى الاقتصادية وغيرها، وأما التطبيق الفعلي للنظام الاشتراكي في الجزائر في 16 نوفمبر 1971 بموجب وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية بصورة جماعية وفقا للمنهج الاشتراكي الذي يندرج ضمن التحول العام نحو الاشتراكية، وقد صاحب صدور هذا القانون اتخاذ عدة قرارات مست الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتعني بذلك قرار التخطيط الإجمالي لمساعدة الدولة، وقرار تأمين المحروقات

(24 فيفري 1971)، ومجموعة النصوص الخاصة بالثورة الزراعية في (8 نوفمبر 1971) ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين أحدهما الاستغلال والآخر للاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي ومنعها من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي والهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية كما قامت بمخطط رباعي ثاني (1974-1977) وهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط.¹⁷

إن الباحث في القانون الأساسي للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، يخرج بنتيجة أساسية ألا وهي الدور الكبير الذي أصبح مجلس العمال يلعبه في إعداد ومراقبة مخطط الشركة وهذا كان يدخل في إطار الطرح النظري لأهداف هذا التسيير، كخلق التنسيق والتوافق بين مصالح الأطراف الفاعلة في الشركة، وتقليل ما أمكن من التناقضات الموجودة، كما تظهر نتائج تطبيق هذا الأسلوب أنها ليست مشجعة لأن القرارات الأساسية في نهاية الأمر كان يعود الفضل فيها إلى الجهاز المركزي أو الوصاية كما كان الأمر دائما، لأن حساب المدافعين على أسلوب التخطيط المركزي، فإنه يضمن أولا تحقيق التنسيق بين القرارات المتخذة، ثانيا إنجاز الأهداف المسطرة، وثالثا الأسرع أنه يمثل الطريق لتحقيق أهداف التنمية، أما صلاحيات النصوص عليها في القانون الأساسي فكانت عبارة عن صلاحيات شكلية لا يمكن تجسيدها عمليا في ظل اقتصاد مهيكّل بشكل يرجع فيه اتخاذ القرار النهائي للجهاز المركزي.¹⁸

بالإضافة إلى هذا فإن نظام الموارد البشرية لم يعرف تنظيما محكما مقبولا، إذا رغم توفر سياسة التشغيل الوطنية آنذاك، فإنه لم يكن هناك سلم مناصب في المؤسسات، فكان تصنيف المناصب وتحديد الأجور عشوائيا دون ربطها بمؤشرات نشاط ومردودية المؤسسة، فخلق فوارق متباينة بين المؤسسات لنفس المنصب ودام الوضع كذلك إلى غاية صدور السلم الوطني للمناصب النموذجية سنة 1978 بصور القانون الأساسي العام للعامل فأثر كل ذلك سلبا على نشاط المؤسسة لعدم وضوح نظام تشغيل والأجور والتصنيف إلى قواعد علمية وإدارية، فتم تسجيل نقص في التكوين

وعدم انسجام الإطارات مع التكنولوجيا المستوردة والمكثفة لتنفيذ برنامج المخططين الرباعيين الأول والثاني.

إن المتأمل لتلك المرحلة يجد بأن الأمية كانت منتشرة بصورة كبيرة في أوساط العمال، مما حال دون مشاركتهم بصورة فعلية في تسيير واتخاذ القرارات، الأمر الذي فتح المجال أمام البيروقراطيين لسيطرتهم وسلطتهم، تحقيق مصالحهم الشخصية، انفرادهم بزمام الأمور، إقصاء العمال من المشاركة الحقيقية، وحتى إن وجدت مجالس عمالية فإن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد إجراء شكلي، وقد أدى ذلك إلى زيادة التعقيدات البيروقراطية وانتشار التهاون في صفوف العمال ونمو طبقة من الإداريين الانتهازيين الذين حولوا المؤسسات لخدمة أغراضهم الشخصية، لقد أدى التسيير الاشتراكي إلى صراع دائم بين الإدارة ومجلس العمال حول مسألة التسيير واتخاذ القرارات، مما أدى إلى تعرض ممثلي العمال إلى مساومات من طرف مسيرين في الإدارة المحلية أو المركزية، أي أن المسيرين هم أنفسهم أصبحوا يتعرضون لضغوطات من طرف ممثلي العمال لتلبية حاجاتهم الشخصية والحصول على امتيازات عالية وفي كلا الحالتين تتعرض مصالح العمال للخطر والانتهاك، هذه الممارسات تركت آثارا سلبية على مردودية العامل.¹⁹

وبالتالي على الرغم من محاولة إحداث التنمية الاقتصادية إلا أن تبنيه أفرز صعوبات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل كبير على نجاح عملية التنمية، إلى جانب أن جل التعديلات المتعلقة بطرق تنظيم وإدارة هذه المؤسسات كان نتيجة لظروف سياسة اقتصادية واجتماعية ومحلية وعالمية مفروضة.

ولعل ما نختتم به هذا العنصر أهم النتائج التي ميزت المراحل السابقة الذكر والتي يمكن حصرها فيما يلي:²⁰

- اتسمت هذه المرحلة بتطبيق النموذج التنموي الذي يعتمد على الصناعات المصنعة، وتم فيه إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة الدافعة إلى إنتاج وسائل الإنتاج لتحديث الزراعة والقضاء على الفوارق الجهوية، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي.

- ساعد ضخامة عائدات المحروقات خلال تلك الفترة على تمويل المشاريع الصناعية الكبرى وإمداد ميزانيات المؤسسة الاقتصادية العمومية منها بالأموال لتغطية الخسائر التي كانت تتحملها لإضفاء الطابع الاجتماعي على نشاطها دون الاهتمام بمردوديتها المالية، كما أن تشجيع إقامة المشاريع الكبرى والرهان على كسب المعركة الصناعية أدى إلى تبعية تكنولوجية، أصبحت المؤسسة على إثرها مستهلك لتكنولوجيا مستوردة من البلدان المتقدمة.

- عدم تحكم العامل الجزائري في التكنولوجيا، أدى في الكثير من الأحيان، إلى تعطل الآلات ساعات طويلة من اليوم، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج متمثلة في تكاليف تشغيل الآلات، وتتحمل المؤسسات تكاليف الصيانة الباهضة، وحجم الفضلات والمهملات الغير قابلة للبيع، الناتجة عن التشغيل السيئ للآلة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى مرتبطة بالتركيز الجغرافي للصناعات الكبرى.

2. واقع المؤسسات الجزائرية بعد تطبيق سياسة إعادة الهيكلة سنتطرق في هذا العنصر إلى مرحلة التعديلات الهيكلية من إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات إلى إعادة الهيكلة المالية، ومنها إلى استقلالية المؤسسات، فخصوصة القطاع العام، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، وذلك بغية التعرف على الظروف التي صاحبت إعادة هيكلة المؤسسات بعد أن عجزت إن صح التعبير السياسات المتبعة سابقا من تحقيق الأهداف المرجوة منها.

1.2 التعديلات الهيكلية: (1980-1988)

تميزت المؤسسة الجزائرية في النظام الاشتراكي بضخامة الحجم والتعقد في الإجراءات والعمليات التسييرية في الإدارة العمومية، هذا ما دفع إلى اتخاذ حلول للخروج من المشاكل التي تراكمت عبر سنين، أي التخلي عن نظام التسيير الاشتراكي والبحث عن أسلوب جديد للخروج من المأزق والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين تسيير المؤسسة الوطنية، وكان من ضمن هذه الحلول "المخطط الخماسي الأول" (1980-1984) والذي اعتبر انطلاقة حقيقية للإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العمومية وتدعى هذه الخطة بإعادة الهيكلة، وهي عملية لا تخص تغيير هيكلية

المؤسسة عن طريق اختيار واحد من بين مختلف الهياكل التنظيمية، وتهدف إلى التخفيض أو التقليل من حجم ونشاط المؤسسات ليسهل تسييرها ومن أجل التحكم فيها أكثر فأكثر، فلقد ارتكزت عملية إعادة الهيكلة على مجموعة من المبادئ حتى وإن كانت مختلفة لكنها مستمدة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته هذه المؤسسات في مرحلة سابقة، ويمكن أن نلخص هذه المبادئ فيما يلي:²¹

- مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة: وذلك بعد أن كانت ذات تخصصات عديدة ومختلفة.

- مبدأ استقلالية النواة القاعدية: وذلك بتحرير خطوط أو فروع تكنولوجيات متجانسة والاستفادة من إمكانياتها كنواة لتطوير فرع معين من النشاط الصناعي أو الإنتاجي، فانفصلت مثلا مؤسسة *sonarem* إلى المؤسسة الوطنية للبحث المنجمي، والمؤسسة الوطنية للاستغلال المنجمي.

- مبدأ لا محلية مقرات المؤسسة: وذلك قصد تحسين استغلال الإمكانيات والقدرات المختلفة للموارد البشرية وبالتالي تجنب عراقيل عملية المركزية في التسيير.

لقد كانت أول خطوة في هذا المسعى في نوفمبر 1979 عندما عين حزب جبهة التحرير الوطني لجنة لدراسة المواضيع العديدة المرتبطة بإعادة الهيكلة المؤسسات الوطنية والتخفيف من مركزية التخطيط والتسيير وفي 06 أكتوبر 1980 صدر المرسوم القانوني رقم 242/80 الخاص بعملية إعادة المؤسسات العمومية، غير أن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ جاء بموجب النص التطبيقي المؤرخ في 27 فيفري 1980، كما أن إعادة الهيكلة التي جاءت في أوائل الثمانينات كانت تهدف إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم ليتمكن التحكم في تسييرها. وكذا إزالة العوائق التي تحد من تحقيق المؤسسات العمومية للربح، أي رفع الإنتاج وتحسين تسييرها، وبذلك فإن إعادة الهيكلة تقتضي انتقالا نوعيا نحو نمط جديد يختلف عن النموذج الذي

كان سائد في السابق، وذلك ما أدى بالدولة إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية ابتداء من 1980.²²

2.2 إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات

هي تشكل القاعدة الأساسية في تطبيق عملية إعادة الهيكلة، وتمثلت هذه العملية في تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة وفقا لنشاطاتها، حيث تنهض كل واحدة منها بجزء من النشاط العام الذي كانت تقوم به المؤسسات الأم سابقا، وأعطيت الأولوية في هذا الشأن للمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الإنتاجي وكبيرة الحجم والتي تحتوي على قوى بشرية هائلة، وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية، ولقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية: التخصص، التقسيم الجغرافي، التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي، وهذا التقسيم كلف الدولة 48 مليار دينار جزائري، أي حوالي 9 ملايين دولار، ونجد في مقدمة المؤسسات التي طبقت عليها هذه العملية مؤسسة سوناطراك والتي قسمت إلى 13 مؤسسة والمؤسسة الوطنية سوناكوم التي قسمت إلى 11 مؤسسة وغيرها.

تأتي هذه الخطوة بعد إعادة الهيكلة العضوية، فهي التخلي التام للدولة عن هذه المؤسسات ماليا ومنحها استقلالية مالية للمؤسسات وبذلك ترفع العراقل المالية المتمثلة في الديون والخسائر المالية، ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي أنجر عن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الهيكلة المالية نذكر منها:²³

- الوصول للتطهير المالي للمؤسسات.
- توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم.
- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية .

- التفريق بين أعباء الاستغلال والأعباء الاجتماعية.

- وضع نظام أسعار متناسق.

وبصفة عامة فإن الهدف من إعادة الهيكلة العضوية والمالية هو البحث عن فعالية جيدة للمؤسسات، تطوير الإدارة المخططة للاقتصاد هو اللامركزية الواسعة للقرار الاقتصادي، تحقيق التوازن الجهوي لتوزيع النسيج الصناعي على مستوى الوطني توزيع عادل للمداخيل وكذا تحسين معدلات تلبية الطلب، فلقد كانت أهداف إعادة الهيكلة ذات اتجاه نحو تحسين التسيير والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسات التي تصبح ذات أحجام أقل، وبالتالي تحقيق مردودية من ورائها إلا أن الواقع يظهر شيئا آخر، حيث اتسمت المؤسسات المعاد هيكلتها بميزات سوء التسيير، وعدم ارتفاع المردودية إلا في حالات نادرة بالرغم من أن تحقيق المردودية لا يتوقف فقط على مجرد تحسين الوضع المالي للمؤسسات وتصغير حجمها وإلا كيف نفسر وجود شركات عملاقة في الغرب مثل الشركات المتعدد الجنسيات والتي تفوق مواردها موارد دولة كاملة، فالمشكلة هنا مرتبطة بتوعية العلاقات الإنسانية السائدة في المؤسسة الجزائرية وفي مدى وضوح الأهداف العامة المراد تحقيقها ومدى انسجامها مع الأهداف الخاصة بالعاملين بها، وهذا ما تعانیه المؤسسة الجزائرية التي كانت تفتقر إلى الإطارات المدربة في التسيير.

3.2 استقلالية المؤسسات: (1988-1995)

إن الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية، التخلص من المركزية، بل زادت من فوضى التسيير من طرف أشخاص غالبا ما يختارون على أساس معايير سياسية فقط. بحيث اتسعت رقعة هذه الأهداف إلى أن تم الانتقال من نمط تسيير مركزي إلى نمط لا مركزي جعل النمط المركزي جهاز التخطيط يتدخل مباشرة في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة، أما النمط الثاني أصبحت المؤسسة مركزا لصنع واتخاذ القرارات، أمام هذه المعطيات السابقة أدت إلى التفكير في إيجاد حلول جذرية هيكلية ضرورية لا تعتمد فقد على التصحيح المالي للمؤسسات بل ستسمح تلك الحلول

بتخلي الدولة عن تمويلها وبهذا بدأ الإصلاح الاقتصادي مرتكزا على استقلالية المؤسسة كشكل لتسيير المؤسسة العمومية، وكان ذلك كله في إطار المخطط الخماسي الثاني 1989، وتعني الاستقلالية "التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرهما بكل ما يتعلق بأمورها ونشاطاتها المختلفة وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية بعبارة أخرى الاستقلالية معناها الإعداد الذاتي للقوانين أو القواعد". وبهذا فإن الاستقلالية تدور حول استقلالية التسيير، وذلك من خلال إعطاء الفرصة للمسيرين بالمؤسسة في حرية اتخاذ القرارات وصياغة الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة وتنمية قدراتها والاعتماد على مواردها المتاحة بمراعاة السوق بهدف زيادة المردودية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، إن الاستقلالية في الجزائر تعد كحلقة من حلقات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ مطلع الثمانينات، وقد تقرر تطبيق هذا المبدأ (الاستقلالية) طبقا للمرسوم رقم (88-01) المؤرخ في (12/01/1988) والذي بموجبه تصبح المؤسسات العمومية، إما على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة وتمثل أساسا في المؤسسات المحلية، وإما على شكل شركات أسهم وأغلبها المؤسسات الوطنية، كما تم وضع المعايير الذي يعتمد عليها في عملية تقرير متى تدخل المؤسسة إلى مرحلة الاستقلالية، وتم وضع الهياكل التي تسهل عملية تسيير المؤسسات في ظل الاستقلالية، واتخاذ العديد الإجراءات:

- تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من 7 إلى 12 عضو.
- تنظيم صناديق مساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة.
- لا مركزية التخطيط عن طريق إعداد خطط تسوية للمؤسسات بالتنسيق مع مخطط القطاع والاقتصاد الوطني ككل.
- وضع نظام عقود بين المؤسسات.
- تغيير مختلف الرقابة السابقة .

ما يمكن تسجيله في هذه المرحلة هو غياب تصور سليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مركز إلى اقتصاد يعتمد على منطق قوى العرض والطلب، هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي

تجسد في تعاقب الحكومات بشكل سريع، الأمر الذي أثر على عملية التنمية والبرامج والجهود التنموية، خاصة وأنه لا يوجد هناك تكامل في برامج هذه الحكومات، فلكل حكومة برنامجها الخاص، أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فقد ارتفعت الأسعار بشكل رهيب وذلك بسبب تحرير الأسعار وتخلي الدولة عن تدعيمها مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وهذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة التي لجأت الدولة في سبيل التخفيف من حدتها إلى ما يسمى بالشبكة الاجتماعية، كما أدى هذا الوضع إلى عدم وضوح الصورة أمام المواطن خلقت لديه نوعا من القلق شجعت على ظهور سلوكيات سلبية كالإشاعة والمضاربة، مما ساعد في تفاقم عملية نقص تموين المواطن باستمرار مما أثر سلبا على عملية التحول اقتصاد السوق، أما في ميدان العمل فقد شهد حركة واسعة من التسريح الجماعي للعمال، فمثلا تعرض 496 عاملا بمقاولات الأشغال بسوق أهراس إلى عمليات الطرد التعسفي، وذلك ما أدى للعديد من العمال للإضرابات بسبب عدم تقاضيتهم لأجورهم لمدة 8 أشهر، كما بلغ عدد العمال المطرودين بمؤسسات عناية 3500 حالة منذ 1992 من بينها 2000 حالة بمؤسسة سيدار للحديد والصلب لوحدها، أما في ولاية بومرداس فقد بلغت أغلب مؤسساتها درجة الإفلاس فقد انتشرت ظاهرة تسريح العمال بكثرة، بالإضافة إلى عدم تسديد رواتبهم لمدة طويلة، هذا إلى جانب النزاعات الجماعية والفردية المطروحة بين العمال وإدارة المؤسسات، إن قضية طرد العمال من مناصب عملهم بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية عملية خطيرة يجب أن تحسب لها ألف حساب باعتبارها تمس العامل في مصير حياته الاجتماعية والمهنية، حيث بدأت تتفاقم بسرعة كبيرة في ظل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على الانتقال نحو اقتصاد السوق الحرة واستقلالية المؤسسة والخصخصة.

خلق هذا التدهور في الاقتصاد الوطني والتذبذب في مسار الإصلاحات نوعا من القلق لدى المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما أدخل الجزائر في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها، كما أن المؤسسات المالية الدولية من جهتها تعلن أن الجزائر لم تدخل بطريقة جدية في اقتصاد السوق، وبالتالي لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض، أما من وجهة نظر الجزائر الوضع المالي للدولة في تأزم لا يسمح لها بالتكفل بالآثار السلبية التي تنتج عن التسرع في الدخول في اقتصاد السوق. الاستقلالية لم تحقق نتائج إيجابية على مستوى تنظيم وإدارة المؤسسة العامة الجزائرية مما

جعلها متأرجحة بين التطبيق الشامل أو الجزئي لها، بل أدت إلى بروز العديد من مشاكل ظهرت آثارها السلبية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع بالمسؤولين بالتفكير في استراتيجية جديدة لتنظيم والإدارة العامة وهي الخوصصة، بحيث أعلنت الحكومة الجزائرية عن بدء تنفيذ برنامج الخوصصة في عام 1995 كسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع العام، وبالرغم ما يثيره موضوع الخوصصة من مخاوف وجدل في الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه أصبح الخيار الذي لا مفر منه، والذي فرضته مجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية دفعت الحكومة الجزائرية إلى الشروع في تنفيذه رغم الانعكاسات والإفرازات المتباينة التي ترتب عنه، وتندرج الخوصصة في الجزائر ضمن برامج التكييف والتعديل الهيكلي التي تقترحها أو تفرضها مختلف الهيئات والدولية للاستجابة لتقديم المساعدات المالية، فالجزائر هي إحدى الدول التي لجأت إلى سياسة القروض القصيرة المدى لتخفيف من حدة الأزمة المالية وكذا الوفاء بالتزامات المالية تجاه الدائنين، الأمر الذي جعل المديونية تقفز من 17,31 مليار \$ سنة 1985 إلى 21.72 مليار 1986 أي بزيادة قدرت بـ 25% خلال سنة واحدة وتصل بعد ذلك ذروتها سنة 1995 بـ 31.75 مليار دولار، وتراجع بالذكر أن الجزائر أبرمت العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تقضي بالتزام الجزائر بالقيام بإصلاحات اقتصادية واسعة، رغم كل هذا وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن تسديد مديونيتها حيث كانت مطالبة سنة 1994 بتسديد 9.2 مليار دولار، الأمر الذي جعلها تذهب مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها وأبرمت اتفاق "standhg" 1994 لمدة سنة تتضمن عدة شروط مقابل قرض بقيمة 1.03 مليار دولار ومن أهم هذه الشروط:

- تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار الداخلية .

أما الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي كان بتاريخ 22 ماي 1995 مقابل قرض بمبلغ 1.8 مليار دولار تتم الاستفادة منه خلال 3 سنوات فكانت بذلك هذه القيود الاقتصادية وراء لجوء السلطة السياسية إلى إعادة الجدولة ومن الدوافع والمبررات لانتهاج سياسة الخصخصة في الجزائر أيضا:²⁴

- معاناة القطاع العام من مشكلات عديدة قللت من كفاءته وفاعليته وجعلته عبئا على التنمية الاقتصادية في بعض الحالات بدلا من أن يكون عوننا عليها.

- تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع العام من حيث انخفاض مستوى الربحية والربحية وارتفاع تكاليف الإنتاج والمصاريف الإدارية إضافة إلى قصور هيكل التمويل الرأسمالي والتجاري وضعف كفاءة الإدارة وإهمال المعايير الاقتصادية للنشاط الاقتصادي الحكومي وانخفاض جودة السلع والخدمات وضعف المنافسة وقصور التحديث التكنولوجي.

على جانب كل هذا فإن الجزائر اقتدت بدول الجوار التي قطعت أشواطاً لا بأس بها في برنامج الخصخصة، ولها أهداف تتعلق بالموازنة وأهداف اقتصادية وسياسية فعلى صعيد الموازنة يسمح نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بالتقليص من عجز الميزانية حيث يمكننا اعتبار هذا الهدف كقاسم مشترك لكل برامج الخصخصة سواء كانت في البلدان الصناعية أو النامية، وأغلب الخبراء يتفقون على ذلك حيث يرى "بول مانتو" في كتابه "الخصوصية نتائج وآفاق": إن المنافسة الدولية حتم على الدول تحقيق عبء الضرائب على المؤسسات وبالتالي يزداد ثقل الدعم الحكومي في الجانب العمومي والاجتماعي مما يدفع الدولة إلى التوجه نحو الخصوصية للتخلص من العجز.²⁵

أما على الصعيد الاقتصادي فسمح المجال للمبادرة الخاصة والتقليل من تحكم الحكومة في النشاط الاقتصادي العام، أي الانسحاب التدريجي من ميادين الإنتاج باستثناء البعض منها ذات الأهمية الحيوية والاستراتيجية والتركيز على وظيفتي مراقبة السوق وتنظيمه، إلى جانب زيادة فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية للاقتصاد الوطني، وإعادة الثقة في هيكل وقنوات الاقتصاد الوطني بجلب الادخار المحلي والخارجي، وبالنسبة للصعيد السياسي سمح

نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتوزيع أفضل للقوة الاقتصادية إلى جانب تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال إزاحة الحواجز البيروقراطية والسرعة في اتخاذ القرارات وإعادة الثقة في هيكل وقنوات الاقتصاد الوطني بجلب الادخار المحلي والخارجي كما تهدف عملية الخصخصة إلى تحديد أساليب الإدارة والإطارات المسيرة وجعلها تواكب أحسن وأحدث الأساليب والطرق في هذا الميدان، هذا ويمكن التمييز في عملية الخصخصة بين طريقتين أساسيتين:²⁶

الأولى: لا تمس الملكية العمومية للدولة رأسمال المؤسسة، تعني إدخال طرق وتقنيات تسيير خاصة في مؤسسات عمومية وهي:

- تأجير مؤسسة عمومية لشركة أو متعامل خاص.
- عقد تسيير مؤسسة خاصة، تسيير لحساب مؤسسة عمومية كل أو جزء من ممتلكاتها
- المساعدة في التسيير وفي هذه الحالة المؤسسة العمومية تستفيد فقط من استشارات وخدمات مؤسسة خاصة وهي مستعملة عادة في الفنادق ولكن يمكن أن تعمم حتى في المؤسسات الصناعية.
- بالإضافة إلى الاستقلالية للمؤسسات العمومية .

الثانية: الخوصصة تركز على تحويل كلي أو جزئي لرأسمال المؤسسة العمومية وحق الملكية إلى القطاع الخاص وهي تجمع عددا من التقنيات:

- خوصصة رأس المال (السوق المالية).
- التفاوض المباشر.
- بيع الأصول للمستخدمين.
- بيع أصول المؤسسة.
- التوزيع المجاني لأسهم المؤسسات الاقتصادية.

خاتمة :

لقد أنشأت السلطة المركزية جهازا خاصا لغرض الخصخصة سمي مجلس الخصخصة، كما أنشأت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لجنة قطاعية لها، وقد كلفت بإعداد برنامج لعملياتها الجزئية للمؤسسات العمومية في شكل فتح رأس المال والتنازل على الأصول وفي عقود تسيير، وقد عرضت لهذا الغرض العديد من البرامج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لازالت في مرحلة سن القوانين والبرامج الخاصة بالخصخصة. لنختتم بأبرز الانعكاسات الاقتصادية ونتائجها:²⁷

- رفع كفاءة بعض القطاعات أو المؤسسات التي كانت جزءا من الخصخصة.
 - فتح أبواب المنافسة في تقديم سلع وخدمات كانت تقدم عن طريق القطاع العام (الاتصالات، الماء ...). وقد لوحظ تحسن ملموس في هذه الخدمات فيما يتعلق بنوعية الخدمة وتكلفتها والأساليب التكنولوجية الخدمة وتكلفتها والأساليب التكنولوجية الحديثة المستخدمة: توسيع مستوى المشاركة، وتوزيع الملكية بشكل مقبول.
 - جلب حجم لا بأس به من الاستثمارات الخارجية خاصة عن طريق الشراكة الاستراتيجية مع شركات ومستثمرين أجانب .
 - تخفيف العبء عن الموازنات وذلك بنقل المؤسسات ذات المديونية الكبيرة إلى القطاع الخاص والتي أصبحت مؤسسات منتجة ترفد موازنات الدولة عن طريق الضرائب.
 - تحرير الاقتصاد من القيود، تقرير آليات السوق، ومعالجة بعض الاختلالات الهيكلية والإدارية.
- ومن نتائج الخصخصة في الجزائر قيامها تحديد أبعاد جديدة لدور الدولة وكمائها في المجتمع وللأدوات القانونية والنماذج المختلفة لتحقيق أهدافها فهي وسيلة لتقليص دور الدولة.

- تشجيع الاستثمار الخاص مما ساهم في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ترتب عنها تزايد دور أهمية القطاع الخاص. حيث بلغ عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 بـ 592758 عامل أي ما يمثل بنسبة 7.59 من اليد العاملة في الجزائر خلال نفس السنة.
- استبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي أسست بمقتضى الأمر 25/95 المؤرخ في 15 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.
- وبالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية حيث بلغ معدل النمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3% بعدما كان سالبا لفترة طويلة ويعود الفضل في ذلك إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21%.

المراجع:

1. سليمان الكاملة، تحليل سوسيولوجي للمؤسسة الجزائرية، محاضرات طلبة السنة الرابعة علم الاجتماع، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 1995-1996.
2. إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي "المؤسسات الاقتصادية في مرحلة اقتصاد السوق" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة - الجزائر، جوان 2002، العدد 6.
3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر الطبعة المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1998.
4. محمد سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994.
5. عشوي مصطفى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
6. بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

7. السويدي مُجّد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .
8. لعلى بوكميش " المؤسسات العامة بالجزائر - ظروف تطورها وتنظيمها وإدارتها - دراسة تتبعية، 1962/ 2003"، مجلة الحقيقة، جامعة ادرا- الجزائر ، العدد 6، ماي 1995 .
9. علي زغدود، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر، ط2، المؤسسة الجزائرية، 1987.
10. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يوليو- جويلية- 1966 والمتضمن قانون العقوبات.
11. المواد (2،3،4،7) من المرسوم رقم 71-74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
12. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1988 .
13. نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص :نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004-2005 .
14. سواكري مباركة، "وضعية التسيير الاستراتيجي في المؤسسات العمومية حالة المؤسسات الجزائرية"، مذكرة ماجستير فرع تسيير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
15. شبايكي سعدان، «معوقات الخوصصة في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2006، العدد 11.
16. عبد الله بن دعيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسية الخوصصة في البلدان العربية.
17. leil abdelladim ,la privatisation des entreprise publique dans les pays du maghreb ,algerie :edition in ternationales l'ema ,1998.
18. Francois weiss, Doctrine et action syndicales en Algérie, Cujas, Paris, 1970.
19. Ministère de l'information, discours du président Houari Boumadeinne, Tom 1, 1973.

الهوامش:

- ¹ - سليمان الكامل، تحليل سوسولوجي للمؤسسة الجزائرية، محاضرات طلبة السنة الرابعة علم الاجتماع ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 1995-1996، ص 65.
- ² - إسماعيل بوخاوة ، سمراء دومي "المؤسسات الاقتصادية في مرحلة اقتصاد السوق" مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة باتنة - الجزائر ، جوان 2002 ، العدد6، ص810.
- ³ - أحمد هني ، اقتصاد الجزائر الطبعة المستقلة ، الجزائر ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص 22.
- ⁴ - محمد سعيد أوكيل وآخرون ، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادي ، 1994 ، ص.ص 31. 32 .
- ⁵ - عشوي مصطفى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992 ص 229.
- ⁶ - السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ، ص 185 .
- ⁷ - لعلى بوكميش " المؤسسات العامة بالجزائر - ظروف تطورها و تنظيمها و إدارتها - دراسة تتبعية 1962 / 2003 " ، مجلة الحقيقة، جامعة ادرا- الجزائر، العدد 6، ماي 1995، ص.ص 92. 93 .
- ⁸ - علي زغدود، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر، ط2، المؤسسة الجزائرية، 198، ص 40.
- ⁹ - مصطفى عشوي، اسس علم النفس الصناعي التنظيمي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1922 ، ص 233 .
- ¹⁰ - Francois weiss, Doctrine et action syndicales en Algérie, Cujas, Paris, 1970, p 145 .
- ¹¹ - الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يوليو- جويلية- 1966 والمتضمن قانون العقوبات .
- ¹² - المواد (2،3،4،7)، من المرسوم رقم 71-74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- ¹³ - Ministère de l'information, discours du président Houari Boumadéine, Tom 1, 1973, p88.
- ¹⁴ - ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، الجزائر ، ط 1 ، دار المحمدية العامة ، 1988 ، ص.ص 175. 176 .
- ¹⁵ - بوكميش لعلى، مرجع سابق، ص 07 .
- ² - محمد سعيد أوكيل و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 34 .
- ¹⁶ - زغدود علي، مرجع سابق، ص 28.
- ¹⁷ - إسماعيل بوخاوي، سمراء دومي، مرجع سابق، ص.ص 84. 85 .
- ¹⁸ - محمد سعيد أوكيل و آخرون ، مرجع سابق، ص.ص 37. 38 .
- ¹⁹ - محمد سعيد أوكيل و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 38 .
- ²⁰ - نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004-2005 ص 27 .
- ²¹ - سواكري مباركة، "وضعية التسيير الإستراتيجي في المؤسسات العمومية حالة المؤسسات الجزائرية"، مذكرة ماجستير فرع تسيير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص- ص 73 - 78.
- ²² - محمد سعيد أوكيل وآخرون ، مرجع سابق، ص 55.

²³ - إسماعيل بوخاوي، سمراء دومي، مرجع سابق، ص.ص 90.89 .

²⁴ - شبايكي سعدان، «معوقات الخصخصة في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2006، العدد 11، ص 144.

²⁵ - leil abdelladim ,la privatisation des entreprise publique dans les pays du maghreb ,algerie :edition in ternationales l'ema ,1998,p93.

²⁶ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. ص 121 . 122 .

²⁷ - عبد الله بن دعيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسية الخصخصة في البلدان العربية، (ب - س - ب . د) ، ص - ص 368 - 377.